مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية في التقارير المرحلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم٨١٠

م.م. جاسم كشيش زويد
المعهد التقني - قسم المحاسبة / كوت
الجامعة التقنية الوسطى
jasim_ksh@kuttechinstitute.com

المستخلص :

هدف البحث الى التركيز على اهم المضامين المحاسبية المرتبطة بالمعلومات المالية المرحلية والابلاغ عنها، وكذلك التركيز على دور مسؤول مراقب الحسابات في التأكد من ان الابلاغ المالي المرحلي يوفر خاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية للمستخدمين، وتحديد مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية للمعلومات المالية المحاسبية في القوائم المرحلية وفق متطلبات المعيار الدولي ٨١٠ ، وتتمثل مشكلة البحث في بيان مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية في المعلومات المالية المرحلية بما يسهم في تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات ، ولتحقيق اهداف البحث قام الباحث بتحليل بيانات القوائم المالية المرحلية لشركة الصناعات الالكترونية وقد توصل الباحث الى عدة نتائج منها تمثل مهنة التدقيق التزاما مهنيا وفنيا من قبل المدقق تجاه مستخدمي القوائم المالية بالأخص المستثمرين والدائنين فعلى مراقب الحسابات تحديد متطلبات الشفافية في القوائم المالية والتي تخدم توفير معلومات مالية تنبؤية مستقبلية، وان الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية تعد مطلبا متطورا يتوافق مع حداثة الانشطة الاقتصادية وخصوصا في مجال الاستثمار فالمسؤولية المهنية لمراقب الحسابات تتطلب التركيز على تحديد مدى توفر متطلبات المستثمرين بما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية وخصوصا

الخاصية التنبؤية ، وعلى ضوء النتائج اعطى الباحث توصيات منها تحديث النظم المحلية والقواعد المحاسبية بصورة تتناسب مع التطورات الاقتصادية وبما يضمن تحقيق اهداف مهنة المحاسبة بكفاءة وفاعلية من خلال تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية تسهم في تعزيز القيمة التنبؤئية لدى المستخدمين على ان يكون لمراقب الحسابات دور في ذلك، وضرورة الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية وتضمين القواعد المحلية لمتطلبات هذه المعايير تنضم مهنة المحاسبة وتسهم في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة وتعزز من كفاءة الاسواق المالية وخاصة متطلبات المعيار الدولي ٣٤ لذلك على مراقب الحسابات ان يتاكد من توفر متطلبات المعيار .

ABSTRACT:

This research aim firstly, is focus on superior accounting tenor which associated with interim financial information and reporting about it. Secondly, focus on the accounting employer to ensure that, interim financial reporting offers prediction property for user. This facility is responsibility of accounting employer to achieve the prediction property of accounting financial information for interim financial list according to International Criteria No. 810.

The research problem statement is show the responsibility of accounting indicator for available property in the interim financial information to cooperate by reducing un-sure for this information's users

To achieve the goal of this research, analyzed data of interim financial list for company of electronic industrial. The result show that, the function of scrupulousness committing vocational and technical for users of financial list especially Investors and creditors. Therefore, accounting indicator must give the transparency requirement for financial list which offer predictive of future for financial information. The prediction property of accounting information is an advance requires agree

quality contribute by enhancement predictive value for users. The accounting indicator must be a key role to decide the information type and requirement of International Criteria. These local roles must include the requirements of criteria and regulated the accounting function and contribute to solve modern accounting problems. Also, increase financial market efficiency especial International criteria No.34 requirements. Therefore, the accounting indicator must provide criteria requirements.

with a modern economic activities, especially investment field. The vocational responsibility of accounting indicator needs focus on limit range for investment requirement of accounting information quality, especially prediction property.
According to these results must take into account, update local system and accounting role by a suitable to agree with economic development to achieve the goals of accounting job with a efficiency and activity. Therefore, have to introduce accounting information with a high

المقدمة :

ان المتتبع لمهنة التدقيق او كما تعرف مراقب الحسابات عبر العصور يتبين له اهمية هذه المهنة في الرقابة على الشركات وتظهر هذه الاهمية من خلال المهام الموكلة لمراقب الحسابات والدور الذي يلعبه هذا الاخير في اضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تنشرها الشركات ، وذلك من خلال تقريره الذي يبدي من خلاله رأيه الفني حول مدى صحة وانتظامية الحسابات المرحلية ومدى

صدقها في التعبير ومدى تضمن هذه المعلومات على التنبؤية والمستقبلية .

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على إدارة الشركة وأن أي خطأ قد يرتكب فيها من قبل محاسبي الشركة تتحمله الإدارة ، أي أن الإدارة هي المسؤولة أمام المالكين أو/ والمستثمرين في مدى كفاءتها في تحقيق أهداف الشركة وكيفية إدارة أموالها ومواردها بناءً على توصيات المالكين وحقهم في محاسبتها أو مكافئتها مقابل جهودها.

ومن هنا يأتي الدور المهم والمفقود لمراقب الحسابات في التحقق من مدى توافر المعلومات المحاسبية على التنبؤية والمستقبلية لهذه المعلومات وتقييم الأداء المالي للإدارة باعتباره مؤشراً على كفاءتها في توجيه واستثمار الموارد المتاحة وبالتالي مدى إمكانية استمرارها ، إذ أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يعتمدون على مراقب الحسابات في توفير الأطمئنان على سلامة أعمال الشركة وقدرتها على الأستمرار.

وفي هذا البحث سيتم التعرف على مدى مسؤولية مراقب الحسابات في التأكد من ان المعلومات المحاسبية تحمل الطابع التنبؤي المستقبلي وقد اعدت حسب المعايير الدولية للتدقيق ، وما هي القواعد التي توجب على مراقب الحسابات التحقق منها ، وما هي المسؤولية المدنية والمساءلة التي تقع على عاتقه عند عدم تحققها أو ضُعفِها . ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى اربعة محاور لتغطي الجانب النظري والعملي للبحث ، حيث تضمن المحور الاول على منهجية البحث والمحور الثاني والثالث على الجانب النظري المتضمن طبيعة الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية ودور مراقب الحسابات في التحقق من الخاصية التنبؤية في التقارير المرحلية ، والمحور الرابع على الجانب التطبيقي في شركة الصناعات الالكترونية والمحور الخامس تضمن الاستنتاجات والمقترحات واخيرا اختتم بالمصادر المستعملة بالبحث .

المحور الاول : منهجية البحث :

اولا : مشكلة البحث : تتوافر للمدقق مجموعة من القواعد والاجراءات المهنية التي من شانها تدقيق التقارير المالية المرحلية حيث تحدد نطاق عملهم ومسؤولياتهم لإبداء رايهم فيما اذا كانت هذه القوائم المالية تحمل معلومات محاسبية ذات خاصية تنبؤية وبالشكل الذي يخدم المستفيدون من هذه التقارير .

تتمثل مشكلة البحث في بيان مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية في المعلومات المالية المرحلية بما يسهم في تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات ؟ .

ثالثا : اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من اهمية المعلومات التي توفرها التقارير والقوائم المالية المرحلية والتي يمكن من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة من قبل مستخدمي تلك المعلومات حيث يقع على عاتق المدقق التأكد من المعلومات هل انها

تنبؤية معدة لغرض مستقبلي ومفيدة في قرارات المستخدمين لتلك المعلومات وهل ان هذه المعلومات قد اعدت في الوقت المناسب وفق القواعد والمعايير .

ثانيا : هدف البحث : يهدف البحث الى ما يلي :

١ – التركيز على اهم المضامين المحاسبية المرتبطة بالمعلومات المالية المرحلية والابلاغ عنها .

٢ - دور مسؤول مراقب الحسابات في التأكد من ان الابلاغ المالي المرحلي يوفر الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية للمستخدمين .

٣- تحديد مسؤولية مراقب الحسابات عن توفر الخاصية التنبؤية (المستقبلية) للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات المعيار الدولي ٨١٠.

رابعا : فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها **((ان لمراقب الحسابات دور في التحقق من الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية))**

المحور الثاني

طبيعة الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية

اولا : ماهية المعلومات المالية :

١ - **تعريف المعلومات:** هناك عدة تعاريف للمعلومات نذكر منها ما يلي:

- **المعلومات :** هي عبارة عن بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فان المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف .

او ان المعلومات تعتبر أساسية لكافة الأعمال الفكرية فهي الأساس في اتخاذ القرار والدراسات العلمية والأعمال الكونية.....إلخ .

ثانيا : أنواع المعلومات المحاسبية :

مهما تعددت المعلومات ومهما كان الهدف من استعمالها، إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات وهي: -

- **معلومات المحاسبية الاشتغالية :** وهي مجموع المعلومات الضرورية للعمل اليومي للمؤسسة، فهي مرتبطة بالمهام المتكررة .و بدون هذه المعلومات لا يمكن تحقيق ولا مراقبة المهام العادية في المؤسسة وبصفة أدق، يمكن تقسيم هذا النوع من المعلومات إلى صنفين:

معلومات القيادة : أي تلك المتعلقة بالتحكم، بإثارة أو بتنفيذ عملية معينة.

معلومات الرقابة : والهدف منها مراقبة النتائج المتحققة من خلال العملية المنفذة.

- معلومات المحاسبية التأثيرية : يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد الذين لهم صلة وثيقة بالمؤسسة سواء الأفراد الداخليين والخارجيين .و هذه هي المعلومات التي تجعل من المؤسسة على انها ليست فقط عبارة عن تجميع للأفراد، بل من خلالها يمكن خلق صلة ترابط بين العامل و المسؤول بهدف التوصل أسر الحواجز السّلمية وجعل الفرد يعتبر المؤسسة ملكا له .

- المعلومات المحاسبية التنبؤية : تعرف المعلومات المالية التنبؤية بأنها" معلومات مالية مستقبلية يتم عرضها بشكل مشابه لعرض القوائم المالية التاريخية" (الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين ، SOCPA ، ٢٠٠٣ : ٣٠٠) كما تعرف بأنها " تلك المعلومات المستندة على افتراضات لإحداث قد تحدث أو لا تحدث في المستقبل وردود أفعال الوحدة الاقتصادية تجاهها وهي ذات طبيعة غير موضوعية وان إعدادها يتطلب الحكم الشخصي وكثيرا من الاجتهادات "(IAS 810 , 2009 : Par. 7) وفي تعريف آخر مشابه للتعريف السابق تعرف المعلومات المالية التنبؤية بأنها" معلومات حول الأحداث المحتملة والأوضاع المالية والأداء المالي للوحدة الاقتصادية والتي تبنى على أساس افتراضات تتعلق بالأوضاع الاقتصادية المستقبلية "(OSC 6 : 2013 ,) وتعرف المعلومات المالية التنبؤية من خلال الغرض منها بأنها " نوع من المعلومات التي تبنى على اساس التنبؤات المستقبلية لغرض تمكين مستعملي التقارير المالية من تقويم أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل" (Menicueci , 2013 : 68) ويمكن أن تتضمن المعلومات المالية التنبؤية معلومات حول عمليات التشغيل والمركز المالي والتدفقات النقدية فتعرف بأنها" المعلومات المتعلقة بأحداث محتملة تقوم على افتراضات حول ظروف و مسارات العمليات الاقتصادية في المستقبل وهي تتضمن معلومات تتعلق بالعمليات التشغيلية و العمليات المتعلقة المركز المالي والتدفقات النقدية كتنبؤات

"(CICA , ST. NO.48 , 1993 : 1) .

ويمكن من خلال التعريفات السابقة تحديد أهم خصائص المعلومات المالية التنبؤية كما يأتي:

١- أنها معلومات مالية كمية .

٢- أنها بطبيعتها موجهة نحو المستقبل لذا فإنها تحتمل مخاطر عدم التحقق .

٣- أنها توضع وفقا لافتراضات محددة وليس بصورة عشوائية .

٤- أنها تأخذ شكل القوائم المالية التاريخية وتنظم في قوائم مالية تنبؤية.

و يمكن تحديد تعريف عام للمعلومات المالية التنبؤية من وجهة نظر الباحث بأنها : ان المعلومات المالية الموجهة نحو المستقبل يتم إعدادها لافتراضات محددة والتي يتم وضعها بناء على الأسس العلمية أو الخبرات الشخصية وهي تتعلق بالأحداث والعمليات لم تقع بعد، و ردود الأفعال التنبؤية تجاهها والهدف من إعدادها هو مساعدة متخذي القرارات في تقييم الأداء المستقبلي وتخفيض حالة عدم التأكد المرتبطة بأنشطة الوحدة الاقتصادية.

ثالثا : خاصية التنبؤ والمعلومات المالية المستقبلية : تعد جذور فكرة التنبؤ إلى عصور موغلة في القدم من خلال سعي الإنسان إلى معرفة خفايا وإسرار مستقبله عبر ممارسته لطقوس التنجيم من قبل الكهنة والعرافين ، ولا يوجد من يعترض أو يساوره الشك بضرورة التنبؤ بالمستقبل والتعرف عليه مسبقاً قبل قدومه وحدوثه في مختلف المجالات .

وعموماً ، يقصد بالتنبؤ (الاعتماد على الأسس العلمية لتوقع أكثر الاحتمالات دقة وموضوعية لمسار الظواهر والعمليات وحالاتها المستقبلية) (ألبياتي : ١٩٨٥ : ٨٧) .

وتناولت (Sullivian) بأنه (التنبؤ) (قيمة فضولية لا وجود لها تتخذ من الحدث الحالي اساساً لبرهنة الحدث في المستقبل وبصورة علمية) (Sullivian) : 1977 : 2

وأشار (Pindyck) إلى إن التنبؤ هو (تقدير كمي أو مجموعة تقديرات حول إحداث المستقبل في مجال معين وبالاستناد إلى المعلومات السابقة والحالية) (Pindyck : 1976 : 156) .

اما (Montgomery) فأدخل لأول مرة بعداً رياضياً لمفهوم التنبؤ حيث صاغ التعريف الاتي له (تحليل بيانات الماضي وتطبيق نتائجها على المستقبل من خلال استخدام نموذج رياضي مناسب) (Montgomery : 1976 : 12)،

وعلى هذا فأن (التنبؤات المالية) هي (تلك التنبؤات التي تهدف إلى توقع أكثر الصور احتمالاً لظاهرة مالية معينة أو متغير مالي معين في المراحل المتعاقبة من النشاط التشغيلي الاعتيادي للوحدة الاقتصادية وتبيان الاتجاهات الرئيسة لتطوراتها ونموها والتغيرات الهيكلية والنوعية المصاحبة لها وكذلك الظروف التي سوف تتم في ظلها ممارسة النشاط) . (كنونه : ١٩٩٥ : ٣٢) .

واشار (النجار) إلى (التنبؤ المالي عبارة عن إسقاط على المستقبل يهدف إلى التعرف على سلوك الظواهر المالية في المستقبل مقارنة بسلوكها في الماضي والحاضر ، ومثال ذلك اتجاه المبيعات أو تقدير حجم رأس المال اللازم لتحقيق مستوى معين من الإنتاج ، ولهذا الأمر أهمية للوحدة الاقتصادية ويمكن من رسم سياستها المالية على أساس الظروف الداخلية والخارجية المحتملة) . (النجار : ١٩٩٥ : ٢١٢)

ولقد انطلقت فكرة التنبؤ بالتوقعات المالية المستقبلية من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية من إن مجتمع الأموال هو مجتمع متغير لا يتكون تصوره في منظور تقليدية بل في منظور التنبؤ ، ولا يمكن تحقيقه الا في الحركة ، ولا يمكن الحكم عليه الا في المستقبل .

وان (Moulller) يرى إن الجهود المبذولة من قبل إدارة الوحدة للتنبؤ بالمعلومات المالية المستقبلية وما يتعلق بها من إحداث ، حتى تكون منطقية وعلمية ومنهجية لابد إن تطرح الأسئلة الأساسية حول ما هو محتمل من إحداث وما هو ممكن من توقعات وفوق كل هذا ما هو مرغوب تحقيقه من أهداف (Moulller : 1999 :225)

لقد صدر المعيار الأمريكي(التوقعات والتصورات المالية : Financial Forecasts and Projections) برقم (AT 301) عام ٢٠٠١ والذي أشار إلى إن (المعلومات المالية المستقبلية Prospectiveor Financial Information هي إما تنبؤات مالية : Financial Forecasts أو تصورات مالية Financial Projections في ضوء أفضل المعلومات المتاحة واعتقاد الإدارة) . : AICPA AT 301) (2001 : 1

وأساس التنبؤ المالي هو (تنبؤات الإدارة التي تعكس الظروف التي يتوقع مشاهدتها والتصرفات التي يتوقع اتخاذها) ، فالتنبؤ

المالي يمكن التعبير عنه بمبالغ نقدية معنية (كتقدير) في نقطة واحدة للنتائج التي يتم التوقع بها أو كمدى عندما يختار الطرف المسؤول افتراضات أساسية تُكّون مدى يُتوقع بطريقة معقولة ان يقع أو يحدث فيه البند موضوع الافتراض وذلك بناءً على أفضل معلومات واعتقادات ذاك الطرف ، وعندما يتضمن التوقع على مدى مفترض ، يجب ان لا يتم اختياره بطريقة مضللة أو متحيزة .

اما التصور المالي فيتم بناءً على حالة أو وضع افتراضي ويُعد لغرض واحد أو أكثر من التصرفات الافتراضية وذلك في ضوء أفضل معلومات واعتقاد الإدارة وافتراضاتها التي تعكس الظروف المتوقع حدوثها والأفعال التي يتوقع ان يتم اتخاذها في حالة أو أكثر من الحالات المفترضة) AICPA.AT 301:2005: 5) اما معيار التدقيق الدولي 810 تدقيق المعلومات المالية المستقبلية: (examinatian of prospective financial Information) ، فقد عَرف المعلومات المالية المستقبلية بأنها (تلك المعلومات المستندة على افتراضات لأحداث قد تحدث أو لا تحدث في المستقبل وأفعال محتملة للوحدة الاقتصادية ، وهي ذات طبيعة غير موضوعية وان إعدادها يتطلب الحكم الشخصي وبذل اجتهادات كثيرة ، ويمكن ان تكون المعلومات المالية المستقبلية اما على شكل تنبؤ ، أو إسقاط أو مزيج من الاثنين ، مثلاً تنبؤ لمدة سنة واحدة مع إسقاط خمس سنوات ,IAS 810) 2009: 3)

ويقصد (بالتنبؤ) في هذا المعيار (إعداد المعلومات المالية المستقبلية على أساس افتراضات لأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حصولها ، ولتصرفات الإدارة المتوقع اتخاذها في تاريخ إعداد المعلومات وفق منظور(افتراضات التقدير الأفضل) (IAS 810 : Par 4)

اما مصطلح (إسقاط) الوارد في المعيار فيعني به (إعداد المعلومات المالية المستقبلية على الأسس الاتية :

أ- افتراضات ظنية [*] لأحداث مستقبلية ولتصرفات الإدارة والتي لا يتوقع حدوثها بالضرورة ، مثل بعض المشاريع في مراحل تأسيسها الأولى أو التي تدرس إجراء تغيير جوهري على طبيعة نشاطها .

---

[*] الظن عكس اليقين والتأكد ، بمعنى افتراضات لأحداث مستقبلية تحتمل الظن بدرجة اكبر من احتوائها على اليقين والتأكد.

ب . مزيج من افتراضات التقدير الأفضل والافتراضات الظنية ، مثل هذه المعلومات تصور النتائج المحتملة في حالة حدوث حالات أو تصرفات في تاريخ إعداد هذه المعلومات. (IAS: 810: Par 5)

إن اعتماد وعرض المعلومات المالية المستقبلية هو من مسؤوليات الإدارة ، ومن ضمنها تشخيص الافتراضات التي أسست عليها والإفصاح عنها ، وقد يُطلب من مدقق خارجي اختبار المعلومات المالية المستقبلية وتقديم تقرير حولها لغرض تعزيز مصداقيتها وذلك في حالة النية لاستخدامها من قبل طرف محدد أو لأغراض داخلية . (IAS 810 : Par 7)

وقد يتم إعداد المعلومات المالية المستقبلية :.

١) كأداة داخلية للإدارة ، مثلاً للمساعدة في تقسيم استثمار رأسمالي محتمل .

٢) أو لتوزيعها على إطراف ثالثة في :.

. نشرة لتوفير معلومات للمستثمرين المحتملين حول التوقعات المستقبلية

. تقرير سنوي لتوفير معلومات للمساهمين وللجهات النظامية وللأطراف المهتمة الأخرى .

. وثيقة معلومات للمقرضين والتي قد تتضمن مثلاً توقعات التدفق النقدي) IAS 810 : Par 5)

رابعا : القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية:

تعكس خاصية القيمة التنبؤية قدرة المعلومات على تحسين قدرات متخذي القرارات على التنبؤ بنتائج للأحداث المستقبلية ، وان قدرة المعلومات على تحسين قدرات متخذي القرارات على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء مخرجات الماضي و الحاضر واحدة من الخصائص النوعية الفرعية المكونة لخاصية الملائمة، فالمعلومات الملائمة تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي من خلال معرفة الأحداث الماضية التي يصعب بدونها التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل كما ان المعرفة بالأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعد أمرا غير فعال (عباس ،٢٠١٦: ١٥) .

وتعد المعلومات المالية ذات قيمة تنبوئية اذا تم استخدامها كمدخلات للعمليات من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وهي واحدة مكونات خاصية الملائمة وتتمثل في مقدرة المعلومات على مساعدة المستخدمين (متخذي القرار) في التعرف على الاحداث المقبلة فالمعلومة الملاءمة هي المعلومة التي تمكن المستخدم من التنبوء بما سيكون عليه

عنصر او اكثر في بدائل قراره ، اذ ان التنبوء بالمعلومات يعني تجهيزه بمؤشرات جيدة عن المستقبل في الظروف الطبيعية ، وكلما كانت هذه المؤشرات ذات جودة عالية وقريبة للواقع كانت اكثر ملائمة وفائدة وذلك لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الاداء المستقبلي وتحديد الانحرافات وبيان أسبابها ومن ثم معالجتها ، ولكي تكون المعلومات ذات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب ان تؤدي الى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبوء بالنتائج المتوقعة في المستقبل او تساهم هذه المعلومات في تعزيز و تصحيح توقعاته الحالية ، وقدرة المعلومات على التنبوء تشير الى قدرة الشركات لتحصيل السيولة المستقبلية وتعطي معلومات عن الظواهر الاقتصادية لتقييم الواردات التي يضعها اصحاب رؤوس الاموال كي يستطيعوا تكوين توقعاتهم وامالهم الخاصة بالمستقبل ، ولتحقيق القيمة التنبوئية للمعلومات المحاسبية يشترط ان تكون مفهومة لمستخدميها ، فخاصية القابلية للفهم تعني وجوب عرض المعلومات المحاسبية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها وهذا لا يعني عدم عرض المعلومات بطريقة معقدة في حالة عدم وجود طريقة مفهومة بل عرض المعلومة بما يوفر اكبر ما يمكن من الفهم لإمكانية استفادة بعض من اصحاب العلاقة من هذه المعلومات لترشيد قراراتهم ،(العبيدي ، ٢٠١٣ : ٤٠) .

خامسا : المقومات الاساسية للمعلومات التنبؤية :

ويرى الباحث في ضوء ما سبق ولغرض تحقق خاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية يجب توفير ما يلي :

اولا : القيمة الوقتية للمعلومات المحاسبية

ثانيا : الابلاغ المالي المرحلي وفق المعايير الدولية والقواعد المحلية ، وكما يأتي :

١ - القيمة الوقتية للمعلومات المحاسبية :

يمثل الوقت واحداً من الموارد القيمة والثمينة في أي وحدة اقتصادية ، وهو احد أهم خصائص المجتمعات الحديثة المتطورة إداريا ولابد من الاحترام والالتزام به ، وهو ثروة نادرة لا يفترض أن تتبدد فقياس إنتاجية العاملين في المؤسسات مرتبط باستخدام الموارد المتاحة ومن ضمنها الوقت وبشكل كفء وفعال ، ويعد الوقت عنصرا من العناصر الأساسية للإدارة الناجحة فالوحدات والأفراد الذين لهم القدرة على ادارة الوقت بشكل جيد يكونون مستعدين

بشكل أفضل وأحسن لمواجهة تحديات الاعمال المختلفة التي تقابلهم ولاسيما المديرون الذين هم محل الاهتمام لما لهم من دور في تحقيق الفاعلية في إدارة الوقت (لوثر ، ٢٠٠٨ :٢٣) .

ويعرف الوقت بأنه" هو المحرك الأساسي للواقع العملي الإنتاجي، والفائدة منه تتمثل في تحقيق الانجازات والنجاح والناس سواسية فيه إذ يمتلك كل شخص نفس القدر والاختلاف فقط في طريقة استخدام كل فرد للوقت المتاح وهو على عدة انواع اهمها(نواف، ٢٠٠٧ :٣٩-٤٠):

أ - الوقت ألاستعدادي (التحضيري) : وهو الوقت اللازم للاستعداد والتحضير لبدء عمل محدد وهو يشتمل على توفير متطلبات نجاح العمل الاساسية وهو من اهم انواع الاوقات والاكثر تأثرا في استغلال فاعلية انجاز الاعمال .

ب - الوقت الابداعي (الخلاق) : هو الوقت الذي يتم صرفه في العمليات التفكيرية والتحليلية والتخطيطية التنبؤية المستقبلية، على التنظيم للعمل وتقييم مستوى الإنجاز الذي تم، ويلاحظ إن كثيرا من النشاطات الإدارية والمالية تنجز بواسطة هذا النوع من التوقيت، وتواجه في هذا النوع من التوقيتات المشكلات الإدارية والمالية وبجوانبهما الإدارية والإحصائية وبأسلوب علمي منطقي و تقديم خيارات (حلول) المنطقية والموضوعية تضمن فاعلية وكفاءة القرارات ونتائجها التي تؤخذ بشأنها .هذا النوع يسعى إلى التجديد والابتكار والإبداع نحو استغلال الوقت"

جـ - الوقت الانتاجي : وهو ذلك الوقت الذي يستغرق ويستنفذ في انجاز العمل الذي تَمَّ الرسم والتخطيط له في الوقت الخلاق، والتحضير في الوقت التحضيري (السابق للعمل)،" ان الوقت المستغرق في تنفيذ الاعمال المتكررة اليومية يخفض من الوقت اللازم للإبداع والابتكار، ولزيادة كفاءة وفاعلية استغلال الوقت يجب على الإداري إن يوافق بين الوقت الذي يستغرق في انجاز العمل والمهام ،والوقت الذي استلزم في التحضير والإبداع.

وتشير القيمة الوقتية (التوقيت المناسب) للمعلومات المحاسبية الى تجهيز تلك المعلومات المفيدة في الوقت المناسب وبالتالي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لمتخذي القرار فيجب ان تكون متاحة لهم في التوقيت المناسب وقبل ان تفقد اعتبارها في التأثير بصناعة القرار لدى المستخدمين ان سرعة التوصيل للمعلومات

المحاسبية الى مستخدميها يعزز من جودة ادراك تلك المعلومات وبالتالي زيادة قابلية فهم تلك المعلومات وكلما تأخرت المعلومات المحاسبية انخفضت قيمة الملائمة لتلك المعلومات لان عملية اتخاذ القرار تكون دائما محددة بفترة زمنية (عباس ، ٢٠١٦ :١٧) .

ويرى الباحث ان التوقيت المناسب في توفير المعلومات المحاسبية يعزز من فاعلية استغلال الوقت وفي جميع انواعه (التحضيري ، الخلاق ، الانتاجي) فالمعلومة الموقوتة تخفض من وقت التحضير وتزيد من قدرة المستخدم على الابداع وتخفض من الروتين في العمل وتخفض مشاكل العمل وبالتالي تزيد من الوقت الانتاجي ، وان الابلاغ المرحلي مقدمة للوصول الى التوقيت المناسب وان القيمة الوقتية هي مدخلات القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فالمعلومة الموقوتة تخفض من حالة عدم التأكد وتزيد من تنبؤية المعلومات وتزيد من قدرة المستخدم على المفاضلة بين بدائل القرار .

٢ – الابلاغ المالي المرحلي وفق المعايير الدولية والقواعد المحلية: لا يمكن أن تعرف نتائج الوحدة الاقتصادية إلا بعد تصفيتها بالشكل الحقيقي ولكن يبدو إن هذه النتائج تكون غير مفيدة لمتخذي القرارات أي مستخدمي المعلومات المحاسبية ، لذا لابد من تقسيم دورة حياة الوحدات الاقتصادية إلى مدد معينة لغرض توصيل المعلومات المالية أولا بأول في الوقت المناسب من خلال القوائم المالية المعدة عن تلك المدد إلى مستخدمي المعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية ،ويتم عادة إعداد تلك القوائم عن مدة منتظمة ، في الغالب سنة مالية. إلا أن انتشار الشركات المساهمة بسبب النمو الاجتماعي والاقتصادي وبشكل واسع وبمختلف الأنشطة أدى إلى أن تكون هناك حاجة مستمرة للمعلومات الملائمة لرقابة نشاط هذه الشركات وتقويم أدائها سواء من قبل المستثمر أو المقرض أو جهة خارجية أخرى مستفيدة ،وبما إن التقارير المالية السنوية لا توفر دائما بيانات ومعلومات ملائمة لهؤلاء المستفيدين وذلك لان هذه البيانات والمعلومات التأريخية تعبر عن أحداث انتهت فضلا عن أنها لا تأتي متزامنة مع عملية اتخاذ قرارات هذه العملية التي تتطلب أن تكون المعلومات المالية متوفرة قبل

صناعة القرار (Brenner,1991: 66)

لذلك فان حاجة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية تدفع معدي القوائم المالية باتجاه إعداد القوائم المرحلية بما توفره تلك القوائم من المعلومات الملائمة ومتزامنة مع عملية اتخاذ القرارات من خلال تعبيرها عن الأحداث والعمليات الجارية.

تعد هذه القوائم مصدرا مهما من مصادر المعلومات الذي يوفر معلومات مالية عن مدة اقصر من

سنة(شهر – ثلاثة أشهر – ستة أشهر) أو عن مدة تجميعية لمجموعة من المدد المرحلية مدتها (١٢ شهرا)

تنتهي بتاريخ مغاير لتاريخ انتهاء السنة المالية الاعتيادية للوحدة الاقتصادية (David Green,1970 : 602)

ويهدف التقرير المرحلي (عماد ، ٢٠٠٥: ٦٦٤)

١ -هدف التقارير المالية المرحلية هو تقديم معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية مثلما هو الحال في المعلومات المالية السنوية.

٢ -تقدم التقارير المالية المرحلية (المؤقتة) معلومات نوعية عن الوضع المالي والأداء والتغير في الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

٣ -تقديم تفهم لقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد المكاسب للأطراف معينة (المستثمرون والدائنون)

وكذلك قدرتها على توليد التدفقات النقدية والتي تمثل بوضوح توجهًا مستقبليًا.

٤ -تهدف البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية والتي تكون في المتوقع أن تمد الأطراف

المعنية ليس فقط بنظرات عميقة في مسائل التقلب الموسمي وعدم الانتظار وتقديم ملاحظات في توقيت مناسب عن التغيرات في الأنماط والاتجاهات لكل من سلوك توليد الدخل والتقنية بل وكذلك الظواهر القائمة في الميزانية العمومية مثل سيولتها.

المحور الثالث

دور مراقب الحسابات في التحقق من الخاصية التنبؤية في التقارير المرحلية

اولا : ماهية مسؤولية مراقب الحسابات :

تنشأ المسؤولية نتيجة عقد قام بين طرفين وحصول إخلال بالتزام رتبه ذلك العقد أو القانون ، وتعرف المسؤولية على إنها اقتراف أمر يوجب مؤاخذة فاعله ، إن مسؤولية المدقق الخارجي تتلخص بأن

يقوم بتدقيق حسابات الشركة وفحص البيانات المالية وابداء رايه الفني المحايد كخبير في مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمنشاة وعلى نتيجة أعمالها، فالمدقق يفترض به أن يكون خبيرا في شؤون التدقيق والمحاسبة ولذلك فإن رايه في القوائم المالية هو راي مهني وبالتالي يجب أن تكون مراجعته للبيانات المالية مبنية على أساس علمي وعملي سليم، ونستنتج مما سبق أن المدقق يجب عليه أن يبذل الجهد والعناية المهنية اللازمة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من إبداء رايه الفني في البيانات المالية **(التميمي، ٢٠٠٦: ١٠٣)**، ويمكن تقسيم مسؤوليات مراقب الحسابات حسب المخطط الاتي **:**

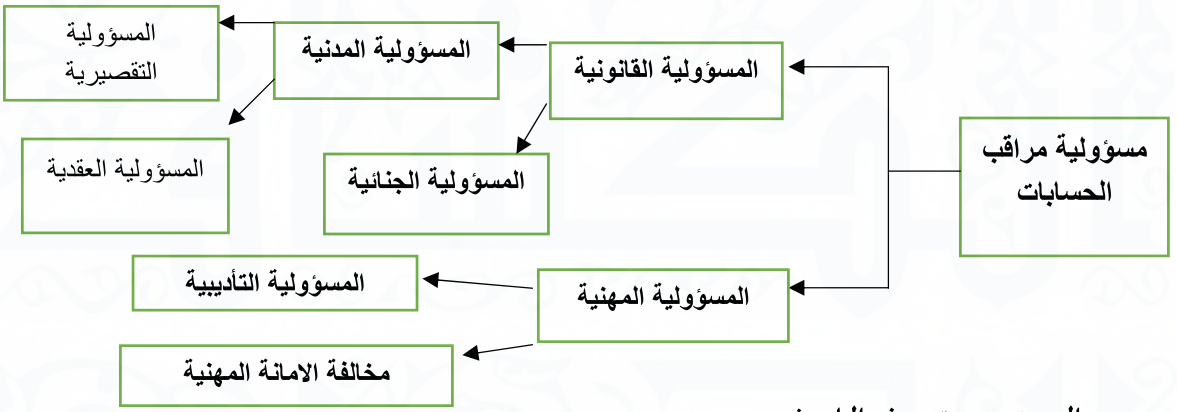

المصدر من تصرف الباحث

١- المسؤولية القانونية : كما أن مراقب الحسابات يعتبر مسؤولاً تجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود مثل هذا العقد، وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها مراقبو الحسابات للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية المراجعة كانت الأسباب الرئيسية هي فشل المراقب في بذل العناية المهنية اللازمة للقيام بالعملية الموكولة إليه **(التميمي، ٢٠٠٦: ١٠٦)**

وتقسم المسؤولية القانونية الى **:**

أ – المسؤولية المدنية : ان المراجع مسؤول تجاه المنشاة وتجاه الغير وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب اخطاء او التقصير غير انه لابد من اثبات الضرر او التقصير بصفة

مباشرة او غير مباشرة وتصنف الى نوعين هما :

- **مسؤولية المراجع القانونية تجاه العملاء :** تنشأ مسؤولية العلاقة التعقادية تجاه عميل التدقيق وتعتمد اصلا على وجود عقد مبرم بين طرفين وقد يكون مكتوبا ومشتملا على حقوق وواجبات كل من الطرفين ولذلك يفضل ان يكون العقد كتابة واذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب ان تكون واضحة وظاهرة في العقد، وقد يكون الاتفاق بين الطرفين شفويا وغير مكتوب ولكن في هذه الحالة سوف يصعب اثبات اي شيء بالنسبة للطرفين سوف يعتمد الامر على توفير القرائن والادلة التي تفي بغرض الاثبات **(التميمي ، ٢٠٠٦: ٢٩٢)**
- **مسؤولية مراقب الحسابات تجاه الغير:** يعتبر مراقب الحسابات مسؤولا عن الطرف الثالث من مستخدمي التقارير والقوائم المالية بالرغم من عدم وجود هذا العقد وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها مراقبو الحسابات للمحاكمة نتيجة عدم معرفتهم بالتلاعب او الاختلاس في عملية التدقيق والتي كانت الاسباب الرئيسة هي فشل المراقبين في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة اليه وتسمى **(بالمسئولية التقصيرية)**، وتنعقد المسؤولية القانونية بنوعيها الالتزامية والتخلفية ضد مراقب الحسابات بتوافر ثلاثة اركان هي:

- حصول اهمال وتهاون من جانب مراقب الحسابات في اداء واجباته المهنية .
- وقوع ضرر اصاب الغير نتيجة التقصير والاهمال لمراقب الحسابات .
- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين التازمية والتخلفية لمراقب الحسابات .**(غوالي، ٢٠١٣: ١٣١)** .

ب – المسؤولية الجنائية : تظهر هذه المسئولية إذا قام المراجع بأعمال تؤدي إلى الضرر بالمجتمع ومن هذه الجرائم ذات المسئولية الجنائية:

أ .تعمد المراجع إثبات بيانات كاذبة تؤدي إلى تضليل جمهور المكتتبين في حسابات وقوائم الشركة.

ب .وضع تقرير كاذب عن المنشأة التي يراجع حساباتها مما يؤدي إلى تضليل المساهمين والإضرار

بأموال المنشأة التي هي جزء من أموال المجتمع.

ج .مساعدة الشركة على التهرب من الضرائب بالتقليل من رقم الربح في حالة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو التهرب من ضرائب أخرى مما يؤدي إلى ضياع حق من حقوق الدولة ، ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية لمراجع الحسابات والتي تنص عليها التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات وأن النص على المسؤولية الجنائية للمراجع ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة جمهور المستفيدين من خدمات المراجعة ومزاولي المهنة في الأداء الذي يبديه مزاولي المهنة عن مدى صدق سلامة مخرجات النظام المحاسبي.

القضاء الإنجليزي كان يشترط ضرورة توافر العلاقة التعاقدية للحكم على المراجع بالتعويض عما يصدر عنه من إهمال أو خطأ إلا أنه عاد وقرر بعد الدعوى الشهيرة **(هدلي بيرن)** وبعد الحصول على أراء المستشارين القانونيين على الفتوى التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز بشأن هذه الدعوى ، أنه من حق الغير الحصول على تعويض من المراجع بشرط أن يتكبد خسائر مالية تكون نتيجة حتمية لإهمال المراجع في إعداد التقارير والقوائم المالية التي اعتمد عليها ، وذلك في الأحوال التي يعلم فيها المراجع أو كان من واجبه أن يعلم أن هذه التقارير أو القوائم المالية قد تم إعدادها خصيصاً لغرض معين أو لعملية معينة.**(صالح، ٢٠١٦: ١٠)**

٢ – المسؤولية المهنية : يتوقف تقييم وتقدير كافة الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة للمدقق على قدرته على تحمل المسئولية ،وكلما كان المدقق قادراً على تحمل مسئولياته كلما زاد ثقة الجهات له.

إن المدقق يعرض على الشركات و المؤسسات وكذلك الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة خبرته

وخدماته وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على تحمل المسئولية، بالإضافة إلى حياده واستقلاله في ممارسة مهنته، وتعتبر القدرة على تحمل المسئولية عنصراً هاماً بالنسبة للمدقق نظراً لأن قيامه بمسئولياته يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله كما أن أخلاقيات المهنة تساعد على زيادة ثقة الرأي العام فيها، وتشجع الغير على الاعتماد على ما يتحمله المدقق من مسئولية ، ولا شك أن المدقق الذي يلتزم بتلك القواعد ويطبقها ينجح عن أي مدقق آخر يتجاهل تلك القواعد (غلوس، ٢٠١٣: ٤)

وتقسم المسؤولية المهنية لمراقب الحسابات الى :

أ - **المسؤولية التأديبية :** إذا لم يتوافر القصد الجنائي ممكن مساءلة مدقق الحسابات مسؤولية تأديبية لأنه خالف قواعد آداب وسلوك المهنة (الرماحي ، : 95 2009)

ولقد نص قانون نقابة التجاريين في جمهورية مصر العربية رقم (40) لسنة 1972 على اجراءات المساءلة التأديبية، ولقد تراوحت العقوبات التأديبية التي نص عليها القانون من مجرد لفت النظر إلى الإنذار وإلى الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة، ثم إلي اسقاط عضوية النقابة بما يعني عدم تمكنه من مزاولة المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة مرة أخرى.

وبالنسبة لإدارات مدقق الحسابات، فلقد حددت لائحة العاملين بهذه الإدارات العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها وهي :الإنذار، والخصم من المرتب مدة لا تجاوز شهرين، والحرمان من العلاوة، أو الترقية، أو تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو الترقية، والفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة (الصبان، وإبراهيم،٢٠١٢: ١٦٧).

ب - **مخالفة الامانة المهنية :**

١- لا يحق لمراقب الحسابات أن يسهم في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يقوم بمراقب حساباتها أو أن يكون جزاً من مجلس إدارتها أو العمل بصفة دائمة في أي عمل فني أو استشاري فيها.

٢- يحظر على مراقب الحسابات وعلى فريقه التدقيق المضاربة باسهم الشركة التي يراقب حساباتها سواء اجري هذا

التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣- يمنع مراقب الحسابات المجاز من ممارسة مهنة التدقيق قبل أداء القسم أمام رئيس ديوان المحاسبة(ديوان الرقابة المالية) .

٤- لا يحق لأي مدقق من فريق التدقيق التابع لمراقب الحسابات أن يعد أو يوقع أو يبدي رأياً يتعلق بأي تقرير أو بيان حسابي (أمين، ٢٠٠٥: ٧٦)

رابعا : مسؤوليات مراقب الحسابات عن الافصاح والشفافية : يؤكد(الخوري ، ٢٠٠٣ : ٣) أن الإفصاح والشفافية هي دعامة هامة للتحكم المؤسسي لضمان العدالة والنزاهة، والثقة في اجراءات إدارة الشركات واتخاذ القرارات الرشيدة حيث تؤمن هذه الدعامة توصيل معلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الاطراف ذات المصلحة بنشاط المنظمة، ويرى (gregovy e lihen,2003 : 205) أنه كلما زادت درجة الشفافية كلما زادت درجة الإحساس بالمساواة والعدالة التي يعتقد المستثمرون بوجودها في الأسواق المالية، ويساهم المدقق الخارجي(مراقب الحسابات) في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رايه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المنظمات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ويرفقه بالقوائم المالية ، لذلك فإن دور التدقيق الخارجي أصبح جوهريا وفعالاً في مجال الافصاح والشفافية لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة المنظمات ، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في المنظمات (خليل، 2005 : ١٢)

ولتعزيز الشفافية يرى (Gleen,1999, p: 240) ان تكون الافعال والقرارات والافتراضات موضوعة للفحص

من قبل جهات مختلفة ومنها المدققين (مراقبي الحسابات) لمساءلة الادارة حيث يعد ذلك بمثابة ناقوس يمكن

سماع صداه عندما تتبع الادارة سياسة الاختباء بدلا من الافصاح والضبابية والتضليل عوضا عن الشفافية

والوضوح.

سادسا: تحديد دور المدقق في الإفصاح عن المعلومات المالية التنبؤية وفقا لمعايير التدقيق الدولية رقم ٨١٠

تعيش المنظمات في الوقت الراهن عصر التغييرات والمشاريع مما جعلها غير قادرة على أخذ المبادرات الايجابية في التعامل مع التغيرات و تأثيراتها المتزايدة، لذا لم يقتصر اهتمامها على المعلومات التاريخية أو الحالية بل ظهرت الحاجة إلى دراسة و فهم توقعات المستقبل من قبل الإدارة لأجل التكهن و التفكير في عواقب قراراتها و أفعالها مستقبلا ، و تنامت الحاجة إلى دور المدقق في تحقق من موضوعية الافتراضات التي اعتمدتها الإدارة في إعدادها لمعلوماتها استباقية و كفاية الإفصاح عنها.

وكذلك فإن دور المدقق في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية الاستباقية يكمن في مهنة التدقيق تواجه تغيرات هائلة ورغم أن الدول المتقدمة و خاصة أمريكا هي المصدر والمحرك الرئيسي لهذه التغيرات إلا أن معظم الدول تجد نفسها في وضع يحتم عليها ضرورة التلائم مع هذه التغيرات . فيؤكد على ضرورة قيام المدّقق بفحص المعلومات المالية الاستباقية، ويبرر ذلك في أن فحص المدّقق للقوائم المالية قد يقنع قراءها بصدقها في حدود الإيضاحات التي يقدمها في تقريره.

و نلاحظ في معيار التدقيق الدولي رقم " ٨١٠ " (تدقيق المعلومات المالية الاستباقية) المعدل أنه وضع مجموعة من القواعد و الإرشادات حول مهام المدّقق لتحقيق المعلومات المالية الاستباقية، فقبل قبول مهمة تدقيق كل المعلومات عليه دراسة عدة أمور منها الغرض الذي ستستخدم من أجله هذه المعلومات، إذا كان التوزيع لها شاملا أو محدودا، و طبيعة الافتراضات التي استندت إليها الإدارة ، و العناصر التي سوف تتضمنها المعلومات والفترة التي تغطيها.

وعن قبوله لمهمة التدقيق، لا بد من التخطيط الجيد لهذه المعلومات من خلال إعداد استراتيجية شاملة تبين النطاق المتوقع لهذه العملية ، و مستوى المخاطر المرتبطة بهذه المعلومات ، ومدى دقة المعلومات المالية الاستباقية المعدة لفترات سابقة وعند تنفيذ إجراءات التدقيق يؤكد المعيار الدولي أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مدى توفر المصادر الأولية، الكافية و المناسبة عن الافتراضات موثوقا بها من خلال إتباع الإجراءات التحليلية .أما بالنسبة للإفصاح عن هذه المعلومات على المدّقق أن يتأكد أن غرض هذه

المعلومات ليس مضللا ، وأن السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكل واضح ودقيق.(لطفي ، ٢٠٠٢: ٣٤)

المحور الرابع : الجانب التطبيقي

اولا : نبذة مختصرة عن الشركة عينة البحث

شركة الصناعات الالكترونية

تأسس الشركة سنة ١٩٧٣ وفق قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 وتعديلاته يقع مقرها في بغداد / الكرادة – حي بابل طريق مجمع المشن تتألف الشركة من معرض الكرادة يقع في مقر الشركة ومعمل في الزعفرانية- المنطقة الصناعية وصيانة الداوودي – حي الجامعة، ان نشاط الشركة هو انتاج الاجهزة التلفزيونات والراديوات والحاسبات والبدالات والاجهزة الاخرى على اختلافها.

وقد حصلت عدة متغيرات على راس مال الشركة منذ ان اسست والى نهاية عام ٢٠١٥ اذ بدأت نشاطها براس مال قدره(٥١)مليون دينار حتى وصل الى (١٨٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار اذ ان مساهمة القطاع الحكومي عن ٦.٧%من راس المال ويظهر الجدول .

*** - نسب المساهمة في تكوين راس مال الشركة**

القطاع	نسبة المساهمة
الحكومي	١٦.٧%
المختلط	٢٩%
الخاص	٥٤.٣%
المجموع	١٠٠%

٢ – تحليل القوائم المالية الفصلية

اولا: تحليل قائمة المركز المالي للربع الاول والثاني والثالث من السنتين الماليتين ٢٠١٥ -٢٠١٦:

عرف النظام المحاسبي الموحد : هي تلك الاصول التي تقتنيها المنشأة من اجل استخدامها على مدى عمرها الانتاجي في النشاط التشغيلي للمنشأة وليس لأغراض اعادة بيعها ، وتتكون من مجموعتين رئيسيتين هما:

١- الاصول غير الملموسة

٢- الاصول الملموسة

الاصول غير الملموسة : وهي الاصول التي يتعذر التحقق من مشاهدتها وليس لها

كيان مادي ولكنها تحقق للمشروع منافع اقتصادية واقعية في المستقبل ، ومن الامثلة على هذا النوع من الاصول هو شهرة المحل ، وحق الاختراع ، وحقوق التأليف، والعلامة التجارية .

الاصول الملموسة : وهي تلك الاصول التي تشتريها المنشأة بقصد استخدامها في النشاط التشغيلي وليس بقصد اعادة بيعها ويمكن التحقق من وجودها المادي . ومن الامثلة على هذا النوع الآلات والمعدات والمباني والاثاث والتجهيزات .

قائمة المركز المالي حسب المرحلة			
رقم الحساب	اسم الحساب	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
١	الموجودات	٢٦٨٧٨٨٠٦٩٧٠	٢٦٧٥٠٤٧٧٧١٥
	الموجودات الثابتة	١٠٣٢٠٧٠٦٤٢	١٠٣٢٢٩٩٤٠٦
	الموجودات المتداولة	٢٥٨٤٦٧٣٦٣٢٨	٢٥٧١٨١٧٨٣٠٩
٢	مصادر التمويل	٢٦٧٥٠٤٧٧٧١٥	٢٦٧٥٠٤٧٧٧١٥
١٦	التمويل طويل الاجل	١٨٧٢٥٣٧٢٩٣٦	١٨٧٢٥٣٧٢٩٣٦
١٨	التمويل قصير الاجل	٨٠٢٥١٠٤٧٧٩	٨٠٢٥١٠٤٧٧٩
رقم الحساب	اسم الحساب	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣١
١	الموجودات	٣١٠٤٠٠٧٧٨١٨	٢٩٤١٨٦٤٣٤٣٥
	الموجودات الثابتة	١١٧٣١٣٠٩٠٢	١١٨٥٠١٦٨٨٥
	الموجودات المتداولة	٢٩٦٦٩٤٦٩١٥	٢٨٢٣٣٦٢٦٥٥٠
٢	مصادر التمويل	٣١٠٤٠٠٧٧٨١٨	٢٩٤١٨٦٤٣٤٣٥
١٦	التمويل طويل الاجل	٢٢٧٠٦٠٤٦٦٦٣	٢٠٨٤٤٦٥٠٣٥٠
١٨	التمويل قصير الاجل	٨٣٣٤٠٣١١٥٥	٨٥٧٣٩٩٣٠٨٥
رقم الحساب	اسم الحساب	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠
١	الموجودات	٢٦٨٧٨٨٠٦٩٧٠	٢٥٨٤٥٠٧٣٦٤٤
	الموجودات الثابتة	١٠٣٢٠٧٠٦٤٢	١٠٤٧٤٦٦٥٨٩
	الموجودات المتداولة	٢٥٨٤٦٧٣٦٣٢٨	٢٤٧٩٧٦٠٧٠٥٥
٢	مصادر التمويل	٢٦٨٧٨٨٠٦٩٧٠	٢٥٨٤٥٠٧٣٦٤٤
١٦	التمويل طويل الاجل	١٨٩٢٧١٦٣٨٤٢	١٥١٨٥٦٦٧٥٨٥
١٨	التمويل قصير الاجل	٧٩٥١٦٤٣١٢٨	١٠٦٥٩٤٠٦٠٥٩

يلاحظ من فقرة الموجودات الثابتة في قائمة المركز المالي المرحلية وحسب المراحل نجد ان الموجودات تم الافصاح عنها وفقا لمبدأ الكلفة التاريخية والذي يتناسب مع خاصية الموضوعية في المعلومات المحاسبية ولكن هذا الافصاح لا يتلاءم مع خاصية التمثيل الصادق والتي تتطلب الشفافية في الافصاح المحاسبي بالاستناد الى معلومات القيمة العادلة والتي نصت عليها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (معيار رقم ١) والتي تتطلب العرض الاضافي لقيم قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة أي ان هذه المعلومات غير مفيدة للتنبؤ واتخاذ قرارات مستقبلية لانها غير موقوتة ولا تبين القيمة المالية الحقيقية للموجودات الثابتة في تاريخ اعداد الميزانية وان فقدانها للتمثيل الصادق يجعلها غير قابلة للفهم وغير ملائمة لاتخاذ القرارات وخاصة القرارات المستقبلية .

وتاتي مسؤولية مراقب الحسابات (المهنية) ولكونه الجهة المستقلة والتي يستند على تقريره المستخدمين ولكون هذه المعلومات غير ملائمة للقرارات المستقبلية فعليه ان يثبت ذلك في تقريره.

ان الشركة لم توضح أي معلومات حول بنود الموجودات الثابتة المؤثرة (المعلومات المؤثرة) وكذلك لاتوجد اشارة الى توفر ام عدم توفر احداث لاحقة تخص حركة الموجودات الثابتة في تاريخ لاحق لاعداد الميزانية العامة.

ومن الرجوع الى قائمة المركز المالي والقوائم الاخرى لم تقم الشركة بتعيين الطبيعة والمقدار للتقلبات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير والقوائم المالية المرحلية والخاصة بموجودات الشركة وهذا لايتوافق مع خاصية التمثيل الصادق وبالتالي تنخفض القدرة التنبؤية للمعلومات المالية وهنا يصعب اتخاذ القرارات المستقبلية التنبؤية بخصوص الوضع والمركز المالي للشركة فعلى مراقب الحسابات تقديم النصح والارشاد الى الادارة العليا والزامها بتطبيق متطلبات الشفافية في الافصاح المحاسبي من خلال التركيز على توفر القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

اما فقرة الموجودات المتداولة فنلاحظ ان الشركة لم تبين الالية لتقييم مخزون اخر المدة وتم عرضه بسعر الكلفة وهذا يفقد القيمة الوقتية لهذه المعلومات ولم تظهر التقارير المالية اي معلومات تخص إصدارات وإعادة شراء الأوراق المالية وتسديداتها وهنا تاتي مسؤولية مراقب

الحسابات في بيان تأثير انخفاض جودة المعلومات المحاسبية لكونه حلقة الوصل بين المحاسب والمستخدمين للمعلومات المحاسبية .

واشار المعيار الدولي ٣٤ (التقارير المالية المرحلية) ومن من اجل التوقيت المناسب واعتبارات التكلفة ، ولتجنب تكرار المعلومات التي صدرت عنها التقارير سابقا قد يطلب من المشروع او قد يختار هو تقديم معلومات اقل في تواريخ مرحلية بالمقارنة مع بياناته المالية السنوية. يحدد هذا المعيار الحد الادنى من محتوى التقرير المالي المرحلي على انه يشمل بيانات مالية مختصرة وايضاحات تفسيرية مختارة ، وعند ملاحظة فقرة الموجودات الثابتة في قائمتي المركز المالي المرحلية لسنتي ٢٠١٥-٢٠١٦ :

التفاصيل	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
الموجودات الثابتة	١٠٣٢٠٧٠٦٤٢	١٠٣٢٢٩٩٤٠٦
التفاصيل	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠
الموجودات الثابتة	١١٧٣١٣٠٩٠٢	١١٨٥٠١٦٨٨٥
التفاصيل	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠
الموجودات الثابتة	١٠٣٢٠٧٠٦٤٢	١٠٤٧٤٦٦٥٨٩

أن عرض الموجودات الثابتة بصورة الاجمالية ووفقا لأبواب النظام المحاسبي الموحد فهو لا يبين التغيرات في حقوق الملكية ولا المعلومات المختصرة المختارة ولا الحركة التنبؤية لتلك الموجودات وكذلك لا يظهر أي من هذه الموجودات الاكثر تأثيرا في تحقيق اهداف الشركة وكذلك لا يظهر هذا الحساب الاستثمار المستقبلي في الموجودات والتي اشار اليها المعيار الدولي ٣٤ وفقا لقوائم عرض مرفقة او في معلومات مختصرة مختارة لتحقيق الافصاح الملائم واستنادا الى مسؤولية مراقب الحسابات فيما يتعلق بالتزام الوحدات الاقتصادية المبادئ والقواعد المحاسبية والمعايير الدولية في حالة عدم توفر قاعدة محلية يجب الالتزام بالمعيار الدولية فعلى مراقب الحسابات ومن خلال تقريره ورأيه الفني ان يظهر المشكلة فيما يتعلق بعدم المرونة والوضوح والشفافية في ابواب النظام المحاسبي الموحد بما ينعكس سلبا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وبما يتعلق بالموجودات المتداولة فأن المخزون تم الافصاح عنه بالكلفة وفقا للقواعد المحلية لكن عند العودة الى متطلبات المعيار الدولي ولغرض توفير التمثيل الصادق وتعزيز قابلية الفهم والقيمة التنبؤية والمستقبلية للمعلومات اشترط المعيار ان يتم الابلاغ عن فقرة المخزون بالقيمة القابلة للتحقق وعكس التخفيض او الزيادة في القيمة على نتيجة نشاط الشركة ولكن الشركة اكتفت بعرض المخزون بالكلفة مما يخفض من القيمة التنبؤية للمعلومات وبالتالي تخفيض القدرة المستقبلية للمعلومات لدى المستخدمين، المخزون السلعي حسب قائمتي المركز المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ المرحلية :

التفاصيل	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
المخزون بالكلفة	٣٨٨٦٠١٧٦٤٢	٣٨٨٨٢٩٢٩٥١
التفاصيل	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠
المخزون بالكلفة	٤٦٢٨٧٢٥٣٧٣	٤٦٥٥٩١٤٨٣٥
التفاصيل	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠
المخزون بالكلفة	٣٨٨٦٠١٧٦٤٢	٣٨٧٩٣٥١٥٤١

وفي ما يتعلق بمصادر التمويل فأن عرضها في قائمة المركز المالي وبشكل بنود اجمالية وبدون توفر معلومات اضافية في قوائم ملحقة يخفض من القيمة التنبؤية للمعلومات وذلك لان المخاطر المصاحبة لعملية الاقتراض عالية وهي محط اهتمام المستثمرين والمقرضين المستهدفين اشترط المعيار (٣٤) ان تتوفر معلومات مختصرة مختارة توضح طبيعة الاقتراض والمخاطر المتوقعة والتغيرات في فقرة المطلوبات الحالية والمستقبلية واي من مصادر التمويل القصير الاجل او الطويل الاجل الاكثر تأثيرا في تحقيق اهداف الشركة فضلا عن عدم توفر اي معلومات تخص المطلوبات المحتملة (الطارئة) والتي تتطلب الافصاح عنها في متن القوائم المالية الامر الذي يخفض من قابلية فهم مصادر تمويل الشركة ويزيد من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين بشان المخاطر المالية ومخاطر الائتمان المتوقعة والتي قد تتعرض لها الشركة وبالتالي التخفيض من القدرة التنبؤية للمعلومات وبما ينعكس

سلبا على القدرة التنبؤية لها ويخفض الإدراك والتوصيل لدى مستخدم المعلومات فعلى مراقب الحسابات تحديد اثر اعتماد متطلبات النظام المحاسبي الموحد وعدم الالتزام الشركة بمتطلبات المعايير الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في تقريره .

مصادر التمويل حسب قائمتي المركز المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ المرحلية

التفاصيل	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
التمويل طويل الاجل	١٨٧٢٥٣٧٢٩٣٦	١٨٧٢٥٣٧٢٩٣٦
التمويل قصير الاجل	٨٠٢٥١٠٤٧٧٩	٨٠٢٥١٠٤٧٧٩
التفاصيل	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠
التمويل طويل الاجل	٢٢٧٠٦٠٤٦٦٦٣	٢٠٨٤٤٦٥٠٣٥٠
التمويل قصير الاجل	٨٣٣٤٠٣١١٥٥	٨٥٧٣٩٩٣٠٨٥
التفاصيل	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠
التمويل طويل الاجل	١٨٩٢٧١٦٣٨٤٢	١٥١٨٥٦٦٧٥٨٥
التمويل قصير الاجل	٧٩٥١٦٤٣١٢٨	١٠٦٥٩٤٠٦٠٥٩

والنتيجة ان الشركة قدمت قائمة مركز مالي المرحلية متوافقة مع متطلبات سوق الاوراق المالية ولكنها غير مستوفية بصورة تامة لمتطلبات القواعد المحلية الخاصة بالعرض والافصاح وفق المعايير الدولية الخاصة بالإبلاغ المرحلي مما ينعكس سلبا على جودة المعلومات المقدمة وعلى القدرة التنبؤية لتلك المعلومات ويجعلها غير ملائمة وغير متوافقة مع متطلبات الابلاغ المرحلي لذلك على مراقب الحسابات التأكيد على ضرورة الافصاح وفق المعيار(٣٤) لأنه لا يتعارض مع القواعد المحلية للإفصاح المرحلي .

اما بخصوص قائمة الدخل فأن فقرة الايرادات تنطوي على المبالغ المتحصلة فعلا خلال الفترة المالية وهو يتوافق مع تحقق الايراد الذي اشترطته المبادئ المحاسبية والمعايير الدولية،

ايراد النشاط حسب قائمتي المركز المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ المرحلية:

التفاصيل	من ١/١/ الى ٣/٣١/		من ٤/١/ الى ٦/٣٠/		من ٧/١/ الى ٩/٣٠/	
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
ايراد النشاط الجاري	٤٤٤٢٥٢٣٠١	٦٢٧٢٢٥٠٦٣	٢٠٧٧٧٧٢٧٤١	٣٧٨٨٥٨٥٧٨	١٠٤٢٣٠٢٩٠٤	٨٧٩٥٣٣٨٦٣
الايرادات الاخرى	٤٤٤٠٠٠	–	١٦٨٦٤٥٦٩٤	٢٥٠٠٠٠٠	٢٩٤٤٠٠٠	٩٦١٢٥٠٠

ويتوافق هذا العرض مع متطلبات المعيار المحاسبة الدولي والذي اشترط الافصاح عن الايرادات الاساسية بمعزل عن الايرادات الاخرى وذلك ليستطيع مستخدم المعلومات التعرف وبصورة صادقة ومفهومة عن الايرادات الناتجة عن الانشطة الاساسية والتي تمثل احدى اهداف الشركة والايرادات العرضية الغير جارية وبما يتوافق مع خاصية التمثيل الصادق مما يعزز القدرة التنبؤية ويخفض حالة عدم التأكد ويسهم في تعزيز القدرة التنبؤية لهذه المعلومات. الامر ذاته فيما يتعلق بفقرة المصروفات نلاحظ التفصيل المطلوب وفق القواعد والمعايير المحاسبية وبما ينسجم مع خاصية التمثيل الصادق، ولكن اشترط المعيار ٣٤ والقاعدة رقم ٦ ان يتم اعتماد متطلبات المعايير الدولية في خصوص تحديث الافصاح المحاسبي وخاصة بما يتعلق بعرض صافي الربح اذ تتطلب المعايير الدولية ان يتم الافصاح عن صافي الربح الاساسي والناتج عن العمليات الاساسية الجارية في متن قائمة الدخل وعرض صافي الربح الشامل للعمليات التشغيلية والغير تشغيلية في متن قائمة الدخل انسجاما مع خاصية التمثيل الصادق وتعزيزا لقابلية الفهم والقيمة الوقتية لمعلومات المحاسبية والتي تسهم في تعزيز ادراك المستخدمين لها وكذلك تعزيز القيمة التنبؤية لهذه المعلومات في حين ان الشركة لم تقوم بالفصل بين انواع صافي الربح فعلى مراقب الحسابات تحفيز الادارة العليا والمحاسبين لتحديد وتفصيل انواع الايرادات والمصروفات في قائمة الدخل وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي رقم (١) ليستطيع مستخدم المعلومات تحديد الاهمية النسبية للإيرادات بما ينعكس على تحديد الاهمية النسبية لبدائل القرار بالنسبة للمستخدمين .

وان كشف العمليات الجارية مشتمل على الايرادات الجارية والغير جارية ومنزل منه المصروفات الجارية والغير جارية في حين اشترطت المعايير ان يكون صافي ربح من العمليات الجارية وصافي ربح شامل للعمليات الجارية والغير جارية وهذا يؤثر في شفافية الافصاح المحاسبي بما ينعكس سلبا على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية من خلال تخفيض قابلية الفهم والادراك لدى المستخدمين ، لذلك على مراقب الحسابات ان يحفز معدي المعلومات المحاسبية على فصل صافي الربح من العمليات الجارية وان يتم اظهار صافي الربح الشامل بالقوائم المالية .

وكذلك لم تتضمن قائمة الدخل اي معلومات تتعلق بانخفاض قيمة المخزون او التغير في تقديرات المخزون السلعي او المكاسب او الخسائر الخاصة بإعادة تقدير المخزون السلعي ، ومن الملاحظ عدم احتواء قائمة الدخل اي مبلغ يتعلق بانخفاض اقيام الموجودات الثابتة في والناجمة عن اعادة تقيم الموجودات الثابتة في تاريخ اعداد القوائم المرحلية بما ينعكس سلبا على جودة الافصاح ويخفض قابلية فهم المعلومات وبذلك يخفض القيمة التنبؤية والقدرة الاستباقية للمعلومات المحاسبي .

التفاصيل	من ١/١/ الى ٣/٣١/		من ٤/١/ الى ٦/٣٠/		من ٧/١/ الى ٩/٣٠/	
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
فائض العمليات الجارية (عجز)	(٥٠٢٩٤١٦٢٦)	(٢٠١٧٩٠٩٠٦)	(١٤٠٣١٧٧٦٥٨)	(١٣٥٨٩٣٥١٥٠)	(٢٥١٧٠٥١١٣٤)	(١٣١٨٦٥٦٠٠٧)

وبخصوص كشف التدفق النقدي والذي يعد القائمة الاساسية لعملية التنبؤ المالي وتحديد القيمة التنبؤية للمعلومات فأن الشركة اعدته بما يتوافق مع القواعد المحلية والتي بدورها غير محدثة مع متطلبات الابلاغ المالي والمشروع المشترك للاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وهذا يؤثر سلبا على القيمة التنبؤية للمعلومات مع ذلك فهو يحافظ على المتطلبات الاساسية للتنبؤ المالي بالمركز المالي للوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستثمار وهذا لا يتوافق مع المتطلبات الحديثة للمستخدمين والتي تواكب التطورات الحديثة لسواق المال بما ينعكس سلبا على قراراتهم المستقبلية، لذلك يتطلب من مراقب الحسابات ان يؤكد في تقريره على ضرورة ان يكون كشف التدفق النقدي وفق المعايير الدولية لكي يحقق القدرة التنبؤية للمعلومات المالية لدى المستخدمين .

المحور الخامس الاستنتاجات والمقترحات :

اولا : الاستنتاجات :

١ – تمثل مهنة التدقيق التزاما مهنيا وفنيا من قبل المدقق اتجاه مستخدمي القوائم المالية بالأخص المستثمرين والدائنين فعلى مراقب الحسابات تحديد متطلبات الشفافية في القوائم المالية والتي تخدم توفير معلومات مالية تنبؤية مستقبلية .

٢ – ان الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية تعد مطلبا متطورا يتوافق مع

حداثة الانشطة الاقتصادية وخصوصا في مجال الاستثمار فالمسؤولية المهنية لمراقب الحسابات تتطلب التركيز على تحديد مدى توفر متطلبات المستثمرين بما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية وخصوصا الخاصية التنبؤية .

٣ – عند تحليل القوائم المالية للشركة عينة البحث يلاحظ ان الموجودات تم عرضها وفق مبدأ الكلفة التاريخية استجابتا لمتطلبات القواعد المحلية وهذا لا يتلاءم مع متطلبات الشفافية في الافصاح المحاسبي والتي تتطلب اعداد قوائم مرفقة بالقيمة العادلة مما يؤثر سلبا على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

٤ – عند تحليل القوائم المالية للشركة عينة البحث يلاحظ ان الموجودات تم عرضها وفق مبدأ الكلفة التاريخية استجابتا لمتطلبات القواعد المحلية وان الاعتماد على اعتبارات الكلفة التاريخية يفقد هذه المعلومات القيمة الوقتية بما ينعكس سلبا على القيمة التنبؤية .

٥ – أن عرض الموجودات الثابتة بصورة الاجمالية لا يبين التغيرات في حقوق الملكية ولا المعلومات المختصرة المختارة ولا الحركة التنبؤية لتلك الموجودات وكذلك لا يظهر أي من هذه الموجودات الاكثر تأثيرا في تحقيق اهداف الشركة وكذلك لا يظهر هذا الحساب الاستثمار المستقبلي في الموجودات بما ينعكس سلبا على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ثانيا : المقترحات :

١ – تحديث النظم المحلية والقواعد المحاسبية بصورة تتناسب مع التطورات الاقتصادية وبما يضمن تحقيق اهداف مهنة المحاسبة بكفاءة وفاعلية من خلال تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية تسهم في تعزيز القيمة التنبؤية لدى المستخدمين على ان يكون لمراقب الحسابات دور في ذلك .

٢ – ضرورة الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية وتضمين القواعد المحلية لمتطلبات هذه المعايير تنضم مهنة المحاسبة وتسهم في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة وتعزز من كفاءة الاسواق المالية وخاصة متطلبات المعيار الدولي ٣٤ لذلك على مراقب الحسابات ان يتأكد من توفر متطلبات المعيار .

٣ – ضرورة ان تلتزم الشركة عينة البحث بمتطلبات الافصاح وفق القواعد المحلية ومتطلبات المعيار الدولي ٣٤ من خلال اعداد وعرض القوائم المرحلية بصورة

تحقق هدف الابلاغ المرحلي وتسهل فهم المعلومات المالية من قبل مستخدميها مما يعزز من ادراك المستخدمين لهذه المعلومات وتساعد في اتخاذ قرارات تنبؤية كما على مراقب الحسابات ان يتأكد من توفر متطلبات المعيار التدقيق الدولي رقم ٨١٠.

٤ – على مراقب الحسابات التركيز على المواضيع الحديثة في مهنة التدقيق والتي تواكب التطور في النظم المحاسبية والتي من ابرزها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتأكد من توافرها في التقارير المالية .

٥ – على هيئة الاوراق المالية تحديد تعليمات تسجيل الشركات في السوق وادخال متطلبات اضافية فيما يتعلق بتوفير معلومات موقوته وتحديث القوائم المرحلية بما يتوافق مع المتطلبات الدولية لتعزيز القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

المصادر :

اولا : المنشورات :

١ – الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،**SOCPA**، لجنة معايير المراجعة ، " معيار القوائم المالية المستقبلية " ٢٠٠٣ ، متاح على الموقع **www.socpa.org.sa** .

2 - American Institute Certified Public Accountants (AICPA , 2001, AT 301 ,Par 3.

3 - American Institute Certified Public Accountants (AICPA , 2005, AT 301.

4 - Canadian institute of chartered accountants (CICA) , " Forward looking information", WWW.CICA.CA/CPR , 2008 .

5 - IAS 810 ," The examination of Prospective financial information", 2009 .

6 - Ontario securities commission (OSC) , " Forward – Lookig information disclosure " Canada , 2013.

ثانيا : المصادر العربية

الكتب :

١ – الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠١٠) (اصدار المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الاخرى والخدمات ذات العلاقة) الجزء الثاني امريكا .

٢ – أمين، السيد لطفي(٢٠٠٥) **(** مسؤوليات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة)،الدار الجامعية ، الاسكندرية.

٣ – التميمي، هادي (٢٠٠٦) (مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية)الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر.

٤ – الرماحي ، نواف محمد عباس **.(2009)** **"**(مراجعة العمليات المالية)**"** ، الطبعة الأ ولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان**.**

٥ – الصبان، محمد سمير وإبراهيم، حسن إبراهيم**".(2012)** أصول المراجعة الخارجية

- المفاهيم العلمية والإجراءات العلمية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
٦ - كنونة ، امين جاسم ، (١٩٩٥) ، التخطيط الاقتصادي ، طبعة اولى ، دار المأمون للطباعة و النشر ، بغداد ، العراق .
٧ - لطفي ، امين السيد احمد (٢٠٠٢) (المراجعة الدولية وعولمة اسواق راس المال) دار الجامعة للنشر والتوزيع .
٨ - النجار ، فريد غالب ، (١٩٩٥) ، النظم و العمليات الادارية و التنظيمية ، الطبعة الرابعة ، بدون دار نشر .
الرسائل والبحوث والمؤتمرات :
١ - البياتي ، طاهر و وليد ، عزيز (١٩٨٥) ، التنبؤات الاقتصادية و دورها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي ، مجلة الوحدة الاقتصادية ، العدد الاول ، عمّان .
٢ - خليل، محمد أحمد ابراهيم ،(2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية، بحث منشور بالعدد الأول عام 2005م بمجلة الدراسات والبحوث التجارية التي تصدرها كلية التجارة ببنها، مصر.
٣ - خوري ، نعيم سابا (2003)، أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي ، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ، المؤتمر العلمي الخامس .عمان ، الاردن .
٤ - صالح ، خالد عبد العزيز حافظ (٢٠١٦) (مسئولية الم ا رجع الخارجي في الحد من مخاطر الم ا رجعة) مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين .
٥- عباس، سجاد مهدي (٢٠١٦) (الابلاغ المالي المرحلي ودوره في توفير معلومات مالية استباقية) بحث منشور في مجلة موسكو ، روسيا .
٦- العبيدي ،رافد كاظم نصيف (٢٠١٣) " تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها" رسالة ماجستير في علوم المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، قسم محاسبة، جامعة الكوفة.
٧ - عماد ، صبيح فرج (٢٠٠٥)، تأثير صياغة أهداف المحاسبة في تحديد تفضيلات المستثمرين والادارة من المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة، أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية.
٨ - غلوس ، سميحة (٢٠١٣) (مسؤوليات الم ا رجع الخارجي في اكتشاف الممارسات المحاسبية الخاطئة) رسالة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
٩ - غوالي، محمد بشير (٢٠١٣) (دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية) مجلة الباحث ، العدد ١٢، الجزائر .
١٠ - لوثر ، محمد يوسف(٢٠٠٨) ، "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
١١ - نواف ، ناصر محمد(٢٠٠٧) ، " خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر .

ثالثا : المصادر الانكليزية :

1 - Brenner, " Perspective on Accounting and Stock Prices ", The Accounting Review , Vol. 66 , Jan. 1991

2 - David Green, JR,1970 " Interim Reports, (Daidson, Sidney, Handbook of Modern.

3 - Gleen C., Jero , Future Researchs Methodology , American Council for the United Nation University ,Washington , D.C., USA , 1999.

4 - Gregory J. , Holly & Lilien , Jason R., The Role of Audit Committee in Corporate Governance , Center for International Private Enterprise , CIPE , 2003 , www.theira.org.

5 - Menicueci , Elisa , " Firm's characteristics and forward-looking information in management commentaries of Italian listed companies " , African journal of business management , Vol. 7 , 2013 .

6 - Montgomery , " Accountants' Handbook " , 6th , 1976 .

7 - Moulller, Jane, 1999 , Prospective Financial Information ,1st Ed., Prentice Q.M.O., I.N.C. ,U.K.

8 – Pindyck , 1976 , An Empirical Investigation Of The Voluntary Disclosure Of Corporate Earning Forecasts , Journal Of Accounting Research .

9 - Sullivion ,M.,Ross , 1977 , Framwork Of Forecasting , 1st Ed., Boston , I.N.C.